الأمم المتحدة

A/58/PV.58

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٥٨**
الخميس، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١١/٣٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

البند ٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

تقرير الأمين العام (A/58/260 و Add.1)

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أشيد بتقرير الأمين العام (A/58/260) عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي يشكل عنصرا هاما ذا نهج أكثر تنظيما وتنسيقا تجاه هذا الموضوع. ونرحب أيضا بنتائج الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية أوتوا، المعقود في بانكوك في أيلول/سبتمبر، الذي أكد مجددا على وجود التزام لا يتزعزع بالتخلص كليا من الألغام المضادة للأفراد والتغلب على الأخطار الخفية والتأثيرات اللاإنسانية لتلك الأسلحة الفتاكة.

سيعمم بيان كرواتيا في قاعة الجمعية العامة. ولذلك، اسمحوا لي أن أشدد على بعض أهم النقاط التي يتضمنها.

كرواتيا سعيدة بالتقدم الذي حققته الاتفاقية على الطريق المؤدي إلى أن تصبح عالمية. ونرى أنها نجحت في إيجاد معيار دولي، وإن كان لا يزال يوجد عدد غير قليل من الدول التي توجد فيها مئات الملايين من الألغام والتي لا تزال خارج إطار الاتفاقية. ومن دواعي سرور كرواتيا، التي كانت من بين البلدان الأربعين الأصلية التي وقعت على الاتفاقية وصدقت عليها، مما مكن من دخولها حيز النفاذ، أن معدل التصديق على الاتفاقية لم يتباطأ. ونحن نرحب بالبلدان العشرة الجديدة التي صدقت على الاتفاقية في عام ٢٠٠٣.

ونعتقد على الصعيد الموضوعي، أن المناقشة المستفيضة التي جرت خلال الأشهر الأخيرة حول إصلاح الاتفاقية حاسمة بالنسبة للتطوير المستقبلي للإجراءات المتعلقة بالألغام بوجه عام، وبالنسبة للاتفاقية بوجه خاص. ونرحب بالمشاورات الجارية بشأن إمكانية إجراء تغييرات في مضمون الاتفاقية، بما في ذلك عدد الاجتماعات السنوية للدول الأطراف ومدتها والاجتماعات فيما بين الدورات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-60463 (A)

وكان التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الأربعة لاتفاقية أوتاوا ملموسا إلا أنه لم يكن منتظما. وجرت أوجه تقدم ملحوظة في تدمير الألغام المكدسة في المخزونات الاحتياطية وفي إزالة الألغام من الأراضي الوطنية الملوثة بالألغام. بيد أن كرواتيا تعتقد أن تقديم المساعدة في مجال إعادة تأهيل ضحايا الألغام بحاجة إلى مزيد من النشاط والمشاركة على الصعيد الدولي حتى يتسنى عمليا تنفيذ الجداول الزمنية التي حددتها الاتفاقية. علاوة على ذلك، فإن بقاء المساعدة المالية المقدمة لضحايا الألغام ثابتة دون تغيير خلال السنتين الماضيتين، على الرغم من ازدياد عدد المصابين من جراء الألغام المضادة للأفراد، يدعو إلى القلق العميق.

وتعرب كرواتيا عن تصميمها على تحقيق جميع أهداف الاتفاقية. وتود كرواتيا في منصبها الجديد، بوصفها نائبا لرئيس اللجنة الدائمة المعنية بتقديم المساعدة إلى الضحايا وإعادة الإدماج الاجتماعي — الاقتصادي، أن تؤكد مجددا أن جميع الجهات الفاعلة التي تشارك في إزالة الألغام تتشاطر المسؤولية عن كفالة تقديم جميع أشكال الدعم اللازم – المؤسسي والمالي والرمزي والموضوعي – من أجل إعادة تأهيل الناجين من الألغام الأرضية وإعادة إدماجهم بصورة كاملة.

وحققت كرواتيا على الصعيد الوطني انخفاضا بنسبة ٤٠ في المائة في عدد ضحايا الألغام. وعلى الرغم من أن كل ضحية من ضحايا الألغام تعتبر مأساة، فإن كون كرواتيا لم تسجل سوى ستة حوادث خلال هذا العام يعتبر دليلا مقنعا على نجاح الحملة الإعلامية الواسعة النطاق التي شرعت بها الحكومة والنشاط الحثيث لوسم المناطق التي يشك في أنها تحتوي على الألغام وتسييجها. ويسرنا في هذا الصدد، أن نرى إنشاء المركز الإقليمي لجنوب شرقي أوروبا لإعادة التأهيل النفسي، ومقره في بلدة روفيني، كرواتيا. وبالإضافة إلى الوزارات الكرواتية ذات الصلة ومقاطعة إيستريا، أعلنت كذلك عن التبرع بالأموال كل من كندا والنرويج واليابان ووزارة خارجية الولايات المتحدة، التي نعرب لها عن امتناننا العميق.

ولا تزال كرواتيا من الدول المتضررة بالألغام، بالرغم من أن التلوث بالألغام يمثل مشكلة تتناقص تدريجيا. ونعتقد أن كرواتيا، من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها السلطات الحكومية والعديد من الموظفين المثابرين المعنيين بالإجراءات المتعلقة بالألغام على الأرض، بالإضافة إلى المساعدة الدولية السخية، ينبغي أن تصبح خالية من الألغام بحلول عام ٢٠٠٩. وتم تطهير قرابة ربع المناطق في كرواتيا التي يشتبه بوجود الألغام فيها بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بقيادة المركز الكرواتي للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي ذلك المسعى، قامت الحكومة الكرواتية بتأمين الغالبية العظمى من التمويل — حوالي ٨٥ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقينا دعما قيما ومساعدة مالية كبرى من العديد من الدول والمؤسسات والمنظمات والأفراد.

وتشجع كرواتيا بوجه خاص استعمال آلية مضاهاة التمويل التي يستعملها الصندوق الاستئماني الدولي للتبرعات من أجل المساعدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام – ومقره في لوبليانا، سلوفينيا – ومواصلة تخصيص الأموال التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة. ونرحب بما يقوم به الصندوق من عمليات تتسم بالشفافية والكفاءة، ومصممة حسب الطلب. وقد أعربنا عن استيائنا من انخفاض تدفقات مساهمات المانحين لهذا العام، الأمر الذي أسفر عن ازدياد العبء المفروض على ميزانية الدولة. ومن شأن تعزيز المساعدة المقدمة من المانحين أن يساهم في التعجيل بإنجاز عملية تطهير الألغام في كرواتيا، ويساعد على إطلاق الموارد الحكومية التي تمس إليها الحاجة للاضطلاع بالأنشطة التي تفضي إلى التنمية الاقتصادية.

وتعترف كرواتيا بأهمية قيام الخبراء بتثقيف وتدريب جميع الأشخاص المشاركين في عمليات تطهير الألغام. واسمحوا لي إذ أضع ذلك في الاعتبار، بأن أحيط الجمعية علما بإنشاء أكاديمية الإجراءات المتعلقة بالألغام للدراسات الدولية في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في كلية البوليتكنيك بفيليكا غوريكا، وهي بلدة تقع قرب زغرب.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد العرض الذي تقدمت به كرواتيا لاستضافة الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، بعد مؤتمر نيروبي الاستعراضي لعام ٢٠٠٤ مباشرة. وسيكون الاجتماع مناسبة فريدة لتنظيم اجتماع الدول الأطراف لأول مرة في جنوب شرقي أوروبا، وهي منطقة لا تزال ملوثة إلى حد كبير بالألغام المضادة للأفراد و لم يسبق أن أتيحت لها فرصة استضافة مثل هذا المؤتمر.

السيد شيمونغكول (تايلند) (تكلم بالانكليزية): يبين سجل التقييم الراهن للجهود الدولية الرامية إلى بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الألغام نتائج متفاوتة. فمن جهة، يشير تقرير الأمين العام المعنون ”أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام: استراتيجية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥“ (A/58/260/Add.1) إلى التقدم الهام الذي أحرز منذ عام ١٩٩٣ نحو تهيئة مناخ خال من التهديد بالألغام الأرضية. وأسفرت الزيادة في عدد الدول الأطراف في كل من اتفاقية حظر الألغام والبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية أسلحة تقليدية معينة، عن حدوث انخفاض مثير في إنتاج الألغام الأرضية ونقلها وتخزينها واستعمالها.

ومن جهة أخرى، اكتشف تقرير عام ٢٠٠٣ الذي أصدرته نشرة Landmine Monitor أنه تم الإبلاغ عن وقوع ضحايا للألغام الأرضية في ٦٥ بلدا — بزيادة عن ٦١ بلدا وردت في وثيقة العام الماضي. وتشير التقديرات إلى أنه لا يزال هناك عدد من الضحايا الجدد الذين يتراوح عددهم بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ ضحية للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة كل عام، وأنه تم التعرف على ١١ ٧٠٠ ضحية جديدة عام ٢٠٠٢.

ولا تزال الحقيقة تتمثل في أن الألغام الأرضية تواصل تهديد الأمن البشري في جميع مناطق العالم. وبالإضافة إلى ما تزهقه الألغام الأرضية من أرواح بشرية، فإنها تضع عقبات في طريق التنمية والاتصالات بين بني البشر. والسؤال المطروح يتعلق بالطريقة التي نتمكن بها من مواجهة التحديات العالمية التي تفرضها الألغام الأرضية بأنجع سبيل. وينبغي التصدي للخطر الذي يهدد الأمن البشري من جراء الألغام الأرضية بطريقة متكاملة، حتى يتسنى وضع جميع جوانب المشكلة في الاعتبار، وهي التوعية بخطر الألغام وإزالة الألغام، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، وتدمير المخزونات، والتقيد الشامل باتفاقية حظر الألغام.

وتعرب تايلند بالتأكيد عن تأييدها للرأي القائل إن أفضل طريقة لمواجهة المشكلة التي تتسبب بها الألغام الأرضية هي معالجتها من منظور إنساني. ويُعترف بالآلام والمعاناة العشوائية التي تتسبب بها الألغام الأرضية عالميا، كما يعترف بضرورة تخفيف هذه المعاناة من خلال تقديم المساعدة الفعالة إلى الضحايا وتنفيذ برامج إزالة الألغام. ولذلك، فإننا نرحب بالتأكيد على الواجب الإنساني ونؤيده باعتباره من المبادئ الرئيسية والقيم الأساسية لاستراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. لذلك، فإن الدعم والتعاون الدوليين ضروريان لإحراز تقدم جوهري في حل مشكلة الألغام، لا سيما في الدول النامية المتضررة بالألغام. ولا بد من إقامة شراكات على جميع المستويات لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والعالمية في مواجهة هذه المسألة.

وفي شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام، تشرفت تايلند بأن استضافت في بانكوك الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، وهو أول اجتماع من نوعه يعقد في آسيا. وحضر ذلك الاجتماع أكثر من ٦٠٠ ممثل للدول الأطراف والأطراف من غير الدول، من بينهم عدد كبير من بلدان لم تحضر قط اجتماعات من هذا القبيل في السابق. وقد سلط إعلان بانكوك الضوء على التهديد الخطير الذي تمثله الألغام على الأمن البشري وما تنطوي عليه من آثار إنسانية مدمرة. ودعا الإعلان الذي اعتمد في ذلك الاجتماع الدول الأطراف إلى أن تواصل بحزم متجدد الجهود الرامية إلى تطهير المناطق الملغمة، ومساعدة الضحايا، وتدمير المخزونات من الألغام والتشجيع على التقيد بهذه الاتفاقية عالميا.

ومتابعة لهذا الاجتماع، عرضت تايلند في اللجنة الأولى مشروع قرار بشأن تنفيذ اتفاقية حظر الألغام، حيث اعتمد بأغلبية ساحقة وشارك في تقديمه عدد قياسي بلغ ١٤٥ مقدما. وتايلند، بوصفها رئيسا للاجتماع الخامس للدول الأطراف، ستواصل العمل بشكل وثيق مع جميع الدول المعنية إلى أن يحين موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأول، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بغية إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق أهداف ومقاصد اتفاقية حظر الألغام.

ومن جهتنا، فإننا نبذل جهودا حثيثة للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حظر الألغام. وفي وقت سابق من هذا العام، سَرَّ تايلند أن تعلن أنها قد انتهت من تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل. ولئن كان ذلك إنجازا طيبا في حد ذاته، فإن العقبة الرئيسية لا تزال قائمة، ألا وهي إزالة الألغام على أرض الواقع.

ورغم الجهود التي يبذلها مركز تايلند للأعمال المتعلقة بالألغام، وهو جهة التنسيق الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام، وطبقا للمسح الأوَّلي، فلم نستطع إزالة الألغام إلا من ٠,٨٧ كيلومتر مربع من مجموع ٢ ٥٥٦,٧ كيلومتر مربع، أو نسبة ٠,٠٣ في المائة من المنطقة الموبوءة بالألغام حتى الآن. ولا يزال أمامنا عمل كثير، وبالتالي سنحتاج إلى الكثير من المساعدة للانتهاء من تلك المهمة بحلول عام ٢٠٠٩، حسبما تنص عليه الاتفاقية.

ولأن الإجراءات المتعلقة بالألغام عملية معقدة وشاملة، فإن إقامة شراكات على جميع المستويات أمر لا غنى عنه. فالشراكات الفعالة تحتاج إلى التعزيز على المستوى الوطني بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الوكالات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وبطبيعة الحال، الضحايا وأسرهم. ففي تايلند، مثلا، إن مركز الأعمال المتعلقة بالألغام يعمل بشراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات غير حكومية مثل الحملة التايلندية لحظر الألغام الأرضية. فالكثير من الأنشطة، لا سيما في مجال التوعية العامة، تتصدره المنظمات غير الحكومية المحلية، بدعم من الحكومة ودوائر الأعمال. وينبغي تشجيع الشراكات فيما بين الحكومات، بما في ذلك الدول الأطراف والأطراف من غير الدول في اتفاقية حظر الألغام، ومع المنظمات الدولية، ومتابعتها بعزم.

ومرة أخرى، إذا أخذنا تايلند مثالا، فإننا نتمتع بشراكات مفيدة للغاية مع النرويج من خلال معونة الشعب النرويجي، ومع المملكة المتحدة والولايات المتحدة، في إطلاق الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية. وتتمتع تايلند كذلك بشراكة وثيقة مع الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالتدريب والمعدات وبناء القدرات العامة لمختلف وحدات الأعمال المتعلقة بالألغام. وفضلا عن ذلك، تقوم تايلند أيضا باستكشاف إمكانية إقامة شراكات مع الصين في

الأعمال المتعلقة بالألغام. وإننا نقدر المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من اليابان من خلال صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام. وتود تايلند أيضا أن تسجل تقديرها لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام وسائر وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بتقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام في شتى أنحاء العالم.

وتقدم تايلند بذاتها المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام إلى البلدان النامية الأخرى، في إطار روح التعاون بين بلدان الجنوب. فقد قدمنا معلمين في مجال تطهير الألغام إلى سري لانكا للمساعدة في تدريب المدربين. وتعمل تايلند أيضا مع بلدان أخرى، مثل سلوفاكيا، لاستكشاف إمكانيات دعم التعاون الثلاثي لصالح بلدان ثالثة. وتايلند، بوصفها بلدا يسهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قدمت المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام من خلال قواتها إلى كل من كمبوديا وتيمور – ليشتي.

إن جانبا كبيرا من المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام المكرسة للدول النامية المتضررة بالألغام يتأتى من المساعدة الدولية. ويؤكد تقرير الأمين العام (A/58/260) بشأن المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام أن المانحين يواصلون تمويل تلك الأعمال معتمدين بالدرجة الأولى على ميزانية للمساعدة الإنسانية أو ميزانية للطوارئ. وينبغي أن يستمر ذلك النهج. وثمة خطر من أنه في حالة خصم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام من برامج المساعدة الإنمائية، فقد لا تكون الدول النامية راغبة دائما في تلقي المساعدة في هذا الشكل. وهذا بالتأكيد لن يساعد قضيتنا لتعبئة الدول كافة، لا سيما الدول النامية المتضررة بالألغام التي تحتاج إلى المساعدة لكي تقوم بعمل فعال في الإجراءات المتعلقة بالألغام على أساس مستدام. ولذا، من الضروري أن نتوخى الحذر وأن ننظر بدقة في الآثار المترتبة على ذلك من جميع زواياها، مع مراعاة آراء البلدان النامية. ويتمثل رأينا الأساسي في ضرورة تمويل برامج الأعمال المتعلقة بالألغام جنبا إلى جنب مع المساعدة الإنمائية.

أخيرا، أود أن أقول كلمة بشأن استراتيجية الأمم المتحدة المنقحة للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. إننا نشيد بالأمين العام على وضعه لاستراتيجية منقحة تراعي آراء الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة الهامة. فالكثير من العناصر الرئيسية للأعمال والمساعدات المتعلقة بالألغام ينعكس في تقرير الأمين العام، الذي سيساعد في توجيه أعمالنا خلال السنوات العديدة المقبلة.

السيد زولو كيلو – آبي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): يسعدني، إذ ننظر في البند ٢٢ من جدول الأعمال، ''تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام''، أن أعرب، باسم جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن بالغ امتناننا للأمين العام على تقريره المفصل (A/58/260) بشأن موضوع المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام والتقدم المحرز فيما يتصل بالأهداف والمقاصد الاستراتيجية الستة المنصوص عليها في استراتيجية الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام.

وكما نعلم جميعا، بينما تمثل الألغام المضادة للأفراد آفة عالمية وخطرا تودي بحياة العديد من المواطنين الأبرياء – خاصة في المناطق الريفية – فهي قبل كل شيء عقبة مستمرة في طريق عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم، وعمليات المساعدة الإنسانية، وإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، وإعادة الظروف الاجتماعية إلى طبيعتها. باختصار، تمنع الألغام المضادة للأفراد الناس من العيش حياة طبيعية، وتحرمهم من أية فرصة للاستفادة من أرضهم بعد الصراع.

ولعلنا نتذكر أن الجمعية العامة، بعد أن اعترفت بحجم الضرر الذي تسببه للبشرية الألغام الأرضية والذخائر

غير المنفجرة، طالبت جميع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية – وفقا للمادة السادسة من اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وبالتعاون مع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية – بالقيام بنشاطات في مجالات توعية الجماهير بأخطار الألغام الأرضية، والتدريب، وكشف الألغام وإزالتها ومساعدة ضحاياها. ولعلنا نذكر أيضا بأن الاتفاقية تحظى الآن بالتأييد النشط من ١٤١ دولة. وفي ذلك الصدد، فإن الاجتماع الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية المعقود في بانكوك في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر، أكد على أنه من أجل تحقيق عالم مثالي خال من الألغام الأرضية، ينبغي للدول الأطراف أن تحترم التزاماتها فيما يتعلق بتدمير المخزون من الألغام، وبتطهير المناطق المزروعة بالألغام والامتثال العالمي لاتفاقية أتاوا. ويود وفدي أن يوجه الآن مناشدة عاجلة إلى الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن، بأن تفعل كل ما تستطيع لكي تنضم إلى اتفاقية حظر الألغام في أسرع وقت ممكن.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية أصبحت دولة طرفا في اتفاقية أوتاوا منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قدم بلدي تقريره الأول إلى الأمين العام بموجب المادة السابعة من الاتفاق. ونحن نعمل الآن على تحديد المخزون من الألغام المضادة للأفراد بغية تدميرها، ونستمر أيضا في تحديد مناطق الألغام في أراضينا كافة.

وعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس حتى الآن، إلا أن تحديات كثيرة ما زالت تنتظرنا. ولدى مواجهة هذه التحديات، ينبغي تذكر الأهمية التي توليها جمهورية الكونغو الديمقراطية لوجود وعي جماعي بحقيقة وحجم المشكلة التي يمثلها اتساع انتشار الألغام والذخائر غير المنفجرة في أراضينا.

وكما يعلم الجميع، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية آخذة في الخروج من حرب صعبة بشكل خاص، استمرت فترة خمس سنوات. وتلك الحرب المهلكة جمعت في الميدان عددا من الجيوش المتحجرة القلوب وقتلت ٣,٥ مليون إنسان. ومع أن بلدي ليس من بين أشد البلدان تضررا بالألغام المضادة للأفراد، يجب أن ندرك أنه رغم عدم اكتمال البيانات حتى الآن، إلا أن عددا كبيرا من الناس يجرحون ويشوهون في حوادث ناجمة عن الألغام الأرضية. وتضيف هذه المشكلة أعباء إضافية على كاهل شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد معاناته الشديدة من تحديات سنوات من الحرب.

وقد أشار الأمين العام بحق في تقريره (A/58/273) عن المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى أنه نظرا لتفشي الفقر ولحالة الإنهاك التي أصابت الاقتصاد، فإن تلبية الاحتياجات المالية أمر أساسي لمعالجة مسألة الألغام المضادة للأفراد. وتتضمن الاحتياجات الحقيقية الأكثر إلحاحا في المرحلة الحالية: أولا، المساعدة القانونية؛ وثانيا، الموارد المالية والتقنية والفنية والبشرية لصياغة وتنفيذ برنامج العمل الخاص بالألغام، الذي يحدد، بين أمور أخرى، الأولويات المتصلة بحالات الطوارئ، والعناية الطبية، وإعادة التأهيل البدنية من خلال استخدام أعضاء الجسم الصناعية والعناية الاجتماعية والنفسية لضحايا الألغام والذخائر غير المنفجرة؛ وثالثا، الدعم في إعداد وتنفيذ عمليات تدمير مخزون الألغام الأرضية المضادة للأفراد؛ ورابعا، البناء والتدريب الأولي لقدرة وطنية لإزالة الألغام تكون قادرة على العمل في كل مناطق البلد.

وكما أكد بحق رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية أمام الجمعية العامة، فإنه نظرا للتحديات الكثيرة التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية في فترة ما بعد الصراع، من الأهمية الحاسمة أن يتفاعل المجتمع الدولي على

نحو أقوى في مواجهة هذه الشواغل من خلال أحكام مشروع القرار قيد التفاوض بشأن المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقبل أن أختتم بياني، يود وفدي اغتنام الفرصة التي تتيحها هذه الجلسة الهامة لأشكر وأهنئ دائرة عمليات الألغام على جهودها الرائعة وخاصة الدعم المستمر الذي تقدمه لمركز عمليات الألغام في بلدنا من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبفضل هذا الدعم، يتمكن بلدي من السيطرة الملائمة على مشكلة الألغام الأرضية. ونعرب عن تقديرنا العميق أيضا لمساعدات جميع من يقدمون الأموال ولمساعدات المنظمات الحكومية وغير الحكومية. فقد جعلت هذه المساعدات من الممكن الإسراع في عملية التوعية الشعبية فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة، سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو حول العالم.

ولكي يصبح العالم خاليا تماما من الألغام الأرضية، فإن بلدي يود أن يرى تطور توافق في الآراء على المستوى المتعدد الأطراف في إطار اتفاقية أوتاوا فيما يتعلق بمسألة عمليات الألغام، وإنهاء استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد.

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعبر باسم وفد إريتريا عن الشكر والتقدير للأمين العام على تقريره (A/58/260) عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويعتبر وفد إريتريا هذه الوثيقة شاملة ومتوازنة. وهي أيضا تسلط الضوء على الأخطار التي تسببها هذه الأسلحة الجهنمية لجميع الشعوب.

ومن المحزن أن نرى الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة ما زالت تشكل خطرا كبيرا على حياة الملايين في البلدان النامية. ويعتبر قرن أفريقيا أحد أكثر المناطق تضررا في العالم. وفي إريتريا تلوث الألغام أراضي ١ ٢٠٠ مجتمع محلي من مجموع ٣ ٤٦١ مجتمعا محليا، أي ما يقارب ثلث أراضي البلد. والأكثر تضررا هم السكان الريفيون والرعاة والأشخاص المشردون داخليا. وما فتئت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تشكل مشكلة لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

ويسلم أبناء إريتريا، من خلال التجربة المريرة للكفاح من أجل التحرير الذي استمر ٣٠ عاما، والدفاع عن سيادة بلدنا ووحدته وحرمة أراضيه الذي استمر لعامين ونصف، بأن الألغام الأرضية هي مصدر المعاناة والألم للعديد من المدنيين الأبرياء، وخاصة للأفراد الضعفاء في المجتمع. وتشكل الموارد المتنوعة والنادرة من الأنشطة الإنمائية تهديدات رئيسية للاستقرار السياسي كما أنها تمنع عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم لمتابعة حياتهم المنتجة السابقة، لا سيما في المناطق الريفية.

وخلال الحرب الأولى من أجل الاستقلال، زرع أكثر من مليون من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في جميع مناطق البلد، لا سيما في الأراضي الزراعية الريفية، بالقرب من مصادر المياه والطرق. وخلال الحرب الثانية، قام العدو بزرع ألغام أرضية في العامين ونصف العام أكثر مما زرع خلال حرب الـ ٣٠ عاما في مساحة أصغر بكثير، وبالتالي أضاف إلى المشكلة الهائلة للألغام الأرضية في إريتريا. وحتى الآن، هناك ما يقدر بـ ١,٥ إلى ١,٦٥ مليون لغم، وحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من الألغام الأرضية غير المنفجرة في البلد. و هذا يعني في بلد يبلغ عدد سكانه ٣,٦ مليون نسمة، أن هناك لغما واحدا لكل ثلاثة أشخاص.

ومنذ عام ١٩٧٣، أصبح ما بين ٥٠ ٠٠٠ و ٨٠ ٠٠٠ شخص ضحايا لهذه الأسلحة، وعانى أكثر من

٢ ٠٠٠ شخص بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣، بينما سجلت سلطات الشرطة حوالي ٥٠٠ ضحية بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩. وازدادت المشكلة سوءا بسبب انعدام المعلومات. وإذا كانت قوات الاحتلال لم تترك خرائط بعد دحرها، فإن آخر معتد رفض لمدة طويلة أن يتيح الخرائط التي في حوزته لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، حسبما يقتضيه اتفاق الجزائر للسلام. وحينما قدم الخرائط أخيرا، كانت عديمة الفائدة من الناحية التشغيلية. وتقع معظم الألغام الأرضية الجديدة وحقول الألغام بالقرب من المناطق المأهولة بالسكان. وهذا ينشئ مشاكل خطيرة ويوقع خسائر بشكل روتيني في الأشخاص والحيوانات على حد سواء. والآلام المستمرة الناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، بالترافق مع عدم تعاون إثيوبيا مع لجنة الحدود الذي بلغ أقصى مداه في رفض اتفاقات السلام، تؤدي إلى تقويض جميع الجهود الدبلوماسية التي تبذل لضمان التنفيذ الناجح لاتفاقات السلام، وإقامة علاقات سلمية بين البلدين، واتخاذ الخطوات الضرورية الأولى لتحقيق السلام الإقليمي.

إن إريتريا ملتزمة بالقضاء الكامل على الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة لأنها مقتنعة بأن هذا تدبير ضروري لا بد من اتخاذه لضمان عودة حياة شعبنا وشعوب المنطقة إلى طبيعتها. ولتحقيق هذه الغاية، تؤيد إريتريا الهدف العالمي لسنة الضحايا، كما أنها مستعدة للمشاركة في جميع الجهود الدولية والإقليمية التي تساعد في إزالة التهديد الذي تسببه هذه الأسلحة الجهنمية.

ولم تنضم إريتريا إلى معاهدة مكافحة الألغام إلا مؤخرا. غير أنها، وعيا بالآثار المدمرة لهذه الأسلحة الشريرة، فإنها، حتى خلال الكفاح من أجل التحرير وقبل فترة طويلة من اعتماد الاتفاقية، مارست بشكل انفرادي تدابير ضبط النفس التي تدعو إليها الاتفاقية وغيرها من الصكوك. ويمكن أن يؤكد هذا العديد من المنظمات غير الحكومية التي قامت بزيارة المناطق المحررة خلال الحرب الأولى. وعلى أية حال، صوتت إريتريا بشكل مستمر لصالح جميع قرارات مكافحة الألغام، بما فيها قرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ باء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. واعترفت إريتريا أيضا بأهمية التنسيق الدولي والإقليمي في أنشطة تطهير الألغام دون أن يصطدم ذلك بسلطات الحكومة الإريترية في اتخاذ القرار. وبالتالي، لا تجد الحكومة الإريترية مشكلة في تأييد ليس أحكام اتفاقية أوتاوا فحسب، بل وأيضا المبادئ والأهداف ووظيفة البرنامج والمعايير التي وضعها العديد من اجتماعات المتابعة لاتفاقية أوتاوا.

وشرعت إريتريا في عملية لتطهير الألغام فورا بعد تحريرها في عام ١٩٩١، أي قبل عامين من الاعتراف الرسمي بها بوصفها دولة ذات سيادة. وفي عام ١٩٩٦، أنشأت الحكومة مركزا وطنيا لإزالة الألغام يشرف على تشغيله وزير الدفاع، ويتألف من وحدة للقيادة وإدارة للبحوث التاريخية ومركز وطني للتدريب على إزالة الألغام، وسرية واحدة لإزالة الألغام مؤلفة من ٨٠ شخصا. وكانت المهمة تتصف بالتحدي والخطر بالنسبة لبلد جديد بينما الموارد شحيحة. وكانت أيضا مهمة تستغرق وقتا طويلا ومكلفة جدا، غير أن العملية سارت بشكل سلس حتى العدوان الإثيوبي الجديد في عام ١٩٩٨. وقام مهندسو جيش التحرير الشعبي الإريتري بإزالة ما يقدر بـ ٠٠٠ ٤٥٠ من الألغام المضادة للأفراد و ٠٠٠ ١٥ من الألغام المضادة للدبابات بعد التحرير في عام ١٩٩١. وتلقى مركز إزالة الألغام مساعدة الخبراء من فريق التدريب على الأعمال المتعلقة بالألغام التابع للولايات المتحدة الذي ساعد المركز في تخطيط عملياته لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية وتنظيمها وفي التدريب وتوفير الموارد، وبصورة أكثر خصوصية، في تطوير بنية تحتية مفيدة قادرة على النجاح من تلقاء نفسها. وانتهت الاتفاقية العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة في عام ١٩٩٨.

وتمسكا بتقليد إريتريا المقدس في الاعتماد على النفس، اعتمدت أيضا سياسة للملكية من شانها أن تمكِّن ممثليها من الاضطلاع بالدور الأساسي في تخطيط وتنفيذ البرنامج، كما تسمح للمانحين الأجانب بتقديم المساعدة في إنشاء الهياكل التي تؤكد أهمية بناء القدرات. ومع ذلك، فقد تفاقم التلوث بشكل كبير خلال العدوان الإثيوبي، كما يوجد اليوم في إريتريا أكثر من ١,٦ مليون من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة.

وبعد التوقيع على اتفاقات الجزائر، أنشأت الحكومة الإريترية اللجنة الإريترية لإزالة الألغام بغرض تنسيق عمليات إزالة الألغام مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. والبرنامج الإريتري للأعمال المتعلقة بالألغام الذي خلف اللجنة خلفته بدورها الهيئة الإريترية لإزالة الألغام التي أنشئت في عام ٢٠٠٢ للوفاء باحتياجات ذلك الوقت. وأهداف الهيئة الإريترية لإزالة الألغام للفترة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ هي القضاء على قوة الألغام والذخائر غير المنفجرة، وتيسير عودة الأشخاص المشردين داخليا إلى قراهم، وضمان الاستخدام الآمن للأرض والاضطلاع بأنشطة التطوير.

ولتحقيق هذه الغاية، شملت أنشطة الهيئة الإريترية لإزالة الألغام، في جملة أمور، تطوير خطة استراتيجية وطنية للأعمال المتعلقة بالألغام على أساس إجراء مسح بشأن تأثير الألغام الأرضية وإنشاء الإطار القانوني والمؤسسي لمشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والإشراف على المراعاة الصارمة لاتفاقية أوتاوا وتنفيذها. والعمل يتقدم بشكل جيد، كما أن الأهداف المحددة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ يجري تخفيفها. وفي هذا الصدد، أود أن أسلّم مع الشكر بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في القيام بأنشطة إزالة الألغام في إريتريا.

وإريتريا مقتنعة بأن الكفاح من أجل القضاء التام على الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة لا بد من خوضه أيضا على الصعيد الإقليمي بغية تحقيق أي نتائج موثوق بها. والقرن الأفريقي موبوء بشكل كبير بالألغام الأرضية، ولن يتحقق نجاح ذو مغزى إلا ببذل بلدان المنطقة جهدا متضافرا. وإريتريا ملتزمة بإنشاء منطقة خالية من الألغام الأرضية في القرن الأفريقي كما أنها لن تدخر وسعا، من خلال الهيئة الإريترية لإزالة الألغام أو أية آلية أخرى، لعدم وقوع ضحايا في المنطقة على الإطلاق في إطار زمني متفق عليه بشكل متبادل. غير أن ذلك يتوقف على تحقيق السلام بين إريتريا وإثيوبيا الأمر، الذي يبدو مشكوكا فيه لأن إثيوبيا قد رفضت اتفاقات الجزائر والقرار النهائي والملزم للجنة الحدود.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على ما يلي: أولا، يجب أن نتذكر دائما أن الألغام الأرضية تتعلق بالبشر - أفراد ومجتمعات محلية أيضا - وهي تؤثر عليهم وعلى كسب رزقهم بأكثر السبل مباشرة. ثانيا، ومن دون أي مبالغة، التعاون الدولي والتنسيق والمساعدة أمور أساسية من أجل تخفيض مستوى المعاناة البشرية على نحو مفيد. ثالثا، ازداد وضوحا أن ليس جميع الأطراف التي انضمت إلى الاتفاقية تحترم أحكامها بنية حسنة.

وعلمتنا التجربة أن توقيع اتفاقيات واتخاذ قرارات ملزمة لا يعنيان شيئا لجميع الدول الخارجة على القانون التي لا تؤمن بمبدأ وجوب احترام الاتفاقات والتي اعتادت بطريقة منهجية وباستخفاف انتهاك الاتفاقية، مما يعرض للخطر استقرار الدول الملتزمة بالقانون - التي تظل تحترمها وتنفذ أحكامها - ورفاهية سكانها. وتسبب هذه الأعمال المدمرة تهديدا خطيرا لاستمرار صلاحية الاتفاقية.

ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب إدانة تلك البلدان، بما فيها إثيوبيا، التي تواصل باستخفاف انتهاك الاتفاقية وحكم القانون قبل فوات أوان إنفاذ الاتفاقية. ولن تؤدي كثرة توجيه الاتهام واللوم إلى ردعها عن انتهاكها المنهجي للاتفاقيات عمدا. ونحن مقتنعون بأنه لن يمكن احترام المبادئ النبيلة للاتفاقية إلا من خلال أعمال تفتيش ذات مصداقية تتضمن تدابير إنفاذ صارمة – لا يمكن من دونها إنفاذ اتفاقية أوتاوا. رابعا، لقد أقر بأنه حتى في ظل أفضل الظروف، ستكون إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة مهمة ضخمة. وفي ظل الظروف التي تزرع فيها إثيوبيا ألغاما جديدة، فإن إزالتها أمر صعب للغاية حتى لوكالة إريتريا لإزالة الألغام. ولكننا على ثقة بأننا سنتغلب على الصعوبات التي تواجهنا بحلول عام ٢٠٠٧.

السيد مبوندو (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لكي أعرب عن التزام زامبيا بعالمية الاتفاقيتين الدوليتين اللتين تحظران استخدام الألغام. وإنهما اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا)، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية أسلحة تقليدية معينة).

إن عقد هذه المناقشة بعد الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر، في بانكوك، جاء في الوقت المناسب. فهي توفر للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي ولمنظمات دولية أخرى ولمنظمات غير حكومية فرصة لتنسيق جهودها فيما يتعلق بالأعمال المتعلقة بالألغام.

ووفد بلادي ممتن للأمين العام كوفي عنان على تقريره الوارد في الوثيقة A/57/430، الذي يشكل دليلا ممتازا للأنشطة التي ينفذها المجتمع الدولي في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام. ويتضمن التقرير معلومات تتعلق بالنهج المشترك بين الوكالات الذي تتبعه الأمم المتحدة في معالجة الاستراتيجيات لتعبئة كل من الموارد المادية والمالية من أجل تنفيذ الأعمال المتعلقة بالألغام. ويبرز من بين هذه الجهود تنفيذ استراتيجية الأعمال المتعلقة بالألغام للفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥. ويرحب وفد بلادي بالمشاورات التي أجراها الأمين العام مع الدول الأعضاء بشأن أفضل سبيل لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

وبينما يرحب وفد بلادي بالاستجابة الإيجابية من المجتمع الدولي لدعم الأعمال المتعلقة بالألغام، يود أن يرى المزيد من التحسينات في التعاون والتنسيق بين البرامج. وينبغي تشجيع ودعم التعاون المدني – العسكري على الصعيد المحلي. وفي العديد من البلدان، استعانت مراكز الأعمال المتعلقة بالألغام على الرغم من أنها تحت قيادة مدنية بخبراء من الجيش لإنجاز أعمال إزالة ألغام لأغراض إنسانية، وبغية الاستخدام الأفضل للموارد البشرية المتاحة، ينادي وفد بلادي بالاستثمار في المؤسسات المدنية – العسكرية لتعزيز بناء القدرات المحلية. وتأمل زامبيا في أن يحدد عما قريب مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية الدور الملائم للجيش في الأعمال المتعلقة بالألغام.

وبغية كفالة النجاح في تنفيذ استراتيجية الأعمال المتعلقة بالألغام للفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥، تود زامبيا أن تناشد الأمم المتحدة التركيز على تعاون وتنسيق أقوى للجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولذلك، يود وفد بلادي أن يعلن أنه لكي تصير الجهود فعالة يجب تضافرها ووضع أولويات لها. وينبغي تصميم استراتيجيات وأنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام في سياق أوسع للدعم الإنساني والإنمائي. بعبارة أخرى ينبغي أن تترافق حتميات التنمية مع الحتميات الإنسانية.

وإقرارا بحتميات التنمية، ظلت حكومة زامبيا منذ عام ٢٠٠١، تتصدى لجوانب التأثير الاجتماعي – الاقتصادي للألغام الأرضية على المجتمع. وقد صمم مركز زامبيا للأعمال المتعلقة بالألغام، بدعم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، برامج في هذا الصدد وينفذها. ومنذ عام ٢٠٠٢، ما فتئ المركز يزيل ألغاما من مناطق مخصصة لمشروع كبير يموله البنك الدولي يعرف باسم مشروع تنمية غويمبي – تونغا، في وادي زمبيزي الأسفل. وحينما يكتمل هذا المشروع سيخفض مستوى الفقر فيما بين الناس الذين تشردوا نتيجة لإقامة مشروع كاريبا لتوليد الطاقة في عام ١٩٥٦. وهذا هو أسلوب عمل استراتيجية الأعمال المتعلقة بالألغام في خدمة حتمية التنمية بفعالية.

وتود زامبيا أن تغتنم هذه الفرصة لكي تشيد بدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام على جهودها الممتازة التي تبذلها في تنسيق أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام. وينبغي دعم تنظيم زيارات الأمم المتحدة التقييمية إلى البلدان المتضررة. وتكتسي هذه الزيارات طابع بناء الثقة الذي يشجع الشركاء المتعاونين على تخصيص موارد لدعم الأعمال المتعلقة بالألغام.

ويود وفد بلادي أن يوجه نداء لزيادة جهود دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في هذا الصدد. ونتيجة لزيارة قامت بها مجموعة مشتركة بين الوكالات إلى زامبيا ونسقتها دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في عام ٢٠٠١، دعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الصليب الأحمر الدولية برامج مركز زامبيا للأعمال المتعلقة بالألغام. وهذا جهد جدير بالإشادة تود حكومتي أن يتواصل في السنوات المقبلة.

ويود وفد بلادي أن يطلب إلى دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام تنسيق زيارة أخرى مشتركة بين الوكالات لزامبيا في مطلع عام ٢٠٠٤، لتقييم التقدم الذي أحرزه مركز زامبيا للأعمال المتعلقة بالألغام منذ الزيارة الأخيرة في أيار/مايو ٢٠٠١. وترغب حكومة بلادي، على وجه الخصوص في أن تتلقى دعما في مجال تدمير الألغام المضادة للأفراد التي استعادتها.

إن مركز زامبيا للإجراءات المتعلقة بالألغام يتطلب مساعدة لتلبية احتياجات تدريب العاملين. وإدارة مراكز الإجراءات المتعلقة بالألغام تتطلب، ليس معدات جيدة كافية فحسب، وإنما أيضا عاملين مدربين جيدا. وتود الحكومة الزامبية أن تنتهز هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها للمساعدة التي تلقتها حتى الآن من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وبهذه المساعدة أنشأت زامبيا مركزا للإجراءات المتعلقة بالألغام وأمدته بالعاملين. وبالرغم من هذه الإنجازات في جهود إزالة الألغام، تطلب زامبيا المزيد من الدعم.

وكجزء من استراتيجية زامبيا للإجراءات المتعلقة بالألغام، يناشد وفد بلدي دعم آلية الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي هذا الصدد، ترحب زامبيا بكون ١٤١ بلدا أصبحت أطرافا في اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهذا تطور مشجع. وزامبيا من الدول التي يزيد عددها على ١١٠ دولة ليست لديها مخزونات من الألغام المضادة للأفراد. وآمل أن يظل عدد البلدان الحائزة لها التي أكملت تدمير المخزونات في تزايد كل عام. وفي ضوء النجاحات المسجلة في السنوات الأخيرة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، تأمل زامبيا أن يجري الإعلان عن بلدان كثيرة خالية من الألغام الأرضية قبل نهاية استراتيجية الإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥.

وكما حدث في دورات سابقة، سيصوت وفد بلدي، مرة أخرى، مؤيدا مشروع القرار بشأن هذا البند.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): مع وجود أكثر من ١٠٠ مليون لغم أرضي مزروعة في أنحاء العالم، أصبحت أزمة الألغام الأرضية من العوامل الكبرى لانعدام الأمن البشري. فالألغام الأرضية تسبب إصابات بدنية وعاطفية وتلحق بأسر ومجتمعات الضحايا أعباء نفسية واقتصادية. ولا تزال المشكلة عقبة خطيرة أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وإفريقيا، بسبب صراعات ماضية وحالية خلفت ملايين الألغام الأرضية، من أكثر مناطق العالم زرعا للألغام.

إن إثيوبيا من أشد البلدان تضررا بالألغام الأرضية. ومن المؤسف أن البلد انغمس في حروب داخلية وخارجية في الثلاثينات، والثمانينات والتسعينات، ومؤخرا جدا في الحرب مع إريتريا بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، التي أدت إلى تلوث مناطق كبيرة من البلد بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. ووفقا لمكتب إثيوبيا للإجراءات المتعلقة بالألغام، هناك أكثر من مليوني لغم أرضي في جميع أنحاء البلاد. وبسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، أصبحت مساحات واسعة من الأراضي التي تشكل مصدر رزق لآلاف الناس، وبخاصة في المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد – متعذرة على الزارعين ورعاة الماشية، على حد سواء. وعلاوة على ذلك، جعلت هذه المشكلة عودة اللاجئين وإعادة توطين المشردين مهمة بالغة الصعوبة. وبناء على تقارير من المكتب الإثيوبي للإجراءات المتعلقة بالألغام، حدثت ٦٣٧ حالة وفاة وإصابة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة.

ولا تزال حكومة إثيوبيا تولي الإجراءات المتعلقة بالألغام أهمية كبرى. وكخطوة أولى، أنشئت هيئة إنسانية للإجراءات المتعلقة بالألغام، هي المكتب الإثيوبي للإجراءات المتعلقة بالألغام، في شباط/فبراير ٢٠٠١. وحتى الآن، وبوجود الموارد المتعهد بها من الميزانية الحكومية، والمساعدة من المانحين والمساعدة التقنية من منظومة الأمم المتحدة – وعلى وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة – جرى القيام بعدد من الأنشطة العملية للإجراءات المتعلقة بالألغام في السنوات القليلة الماضية.

ومن بين أهم الإنجازات إنشاء مركز إداري، ينظم أساسا المكتب الإثيوبي للإجراءات المتعلقة بالألغام وتدريب العاملين المحليين، ومشاركة المستشارين الدوليين؛ وتدريب أربع شركات لنازعي ألغام مدنيين وإمدادهم بالمعدات؛ وتوفير قدرة ميدانية وبدء نزع الألغام في أيار/مايو ٢٠٠٢، وبدء مسح الآثار الناجمة عن الألغام الأرضية. ونظرا لأهمية هذا المسح كأساس لوضع خطة مدتها ٢٠ عاما لجعل البلد خاليا من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، فإن إكماله في وقت مبكر من أولى أولويات برامجنا للإجراءات المتعلقة بالألغام. والمسح الذي يجري تنفيذه بمعونة الشعب النرويجي، وبمساعدة من مركز الإجراءات المتعلقة بأعمال المسح، وبأموال للبدء بالمسح من مانحين مختلفين، يتوقع إكماله هذا العام. ومع ذلك فإن إكماله مشروط بتوفر مساعدة تمويل خارجية إضافية لتعويض النقص.

علاوة على ذلك، تولي حكومة إثيوبيا أهمية كبيرة لتعزيز قدرة المكتب الإثيوبي للإجراءات المتعلقة بالألغام. وبالفعل، خصصت الحكومة ميزانية تقارب ثلاثة ملايين دولار بغرض مكننة أعمال المكتب.

إن حجم التلوث بالألغام وأثره الاجتماعي – الاقتصادي يضع إثيوبيا بين البلدان التي تتطلب اهتماما وثيقا. والقدرة الإنسانية الحالية للإجراءات المتعلقة بالألغام

لا تزال في مراحلها الأولية. ويحتاج الأمر إلى كمية كبيرة من الموارد للإبقاء على المشروعات الجارية المختلفة ولإحراز تقدم في توسيع أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في البلد. ووفقا لذلك، نطلب إلى المانحين والمنظمات الدولية المعنية أن يعززوا مساعدتهم وتعاونهم، وعلى وجه الخصوص، في إمداد شركات إضافية لإزالة الألغام بالمعدات، وتدريبها ونشرها؛ وإنشاء أفرقة استجابة سريعة؛ والمساعدة في إكمال مسح للآثار المترتبة على الألغام الأرضية في الوقت المناسب؛ وإيجاد وعي فيما يتعلق بالألغام وبرامج لمساعدة الضحايا؛ وتوفير تدريب تقني وتقديم مساعدة مالية لتعزيز قدرة المكتب.

أخيرا، نعتقد أن تعبئة الدول، والمجتمعات المدنية، والمنظمات الحكومية، وغير الحكومية تقوم بدور حاسم في القضاء على الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وفي التصدي لعواقبها الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية.

ولا تزال إثيوبيا ملتزمة بهذه القضية النبيلة، وستواصل تقديم إسهامها في هذا الجهد المشترك. وفي الوقت نفسه، نحن لا نزال مستفيدين من الجهود الجماعية العالمية في مهمتنا المتعلقة بالتصدي لمشكلة الألغام الأرضية الحادة في بلدنا، ونود أن نشكر كل البلدان المانحة، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية على مساعدتها وتعاونها القيمين.

السيد علي (السودان): يطيب لي في البدء أن أتقدم باسم السودان إلى السيد الأمين العام بأسمى آيات الشكر على تقريره الضافي المقدم في إطار البند ٢٢ من جدول الأعمال ”تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام“ وما بذله من جهد مقدر في سبيل تنفيذ الأولويات الست التي تضمنتها استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الألغام خلال الفترة من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٥. ولا بد لي أيضا من إسداء الشكر الخاص لكافة بعثات التقييم والبعثات الميدانية التي تم إيفادها خلال السنوات الماضية للبلدان المتاثرة بالألغام، وكل الوكالات والمنظمات الدولية والإقليمية والبرامج الوطنية العاملة في هذا المجال.

إن السودان الآن شريك أصيل في الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد لظاهرة انتشار الألغام الأرضية، وبخاصة الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الإطار، كانت بلادي في طليعة الدول التي وقّعت على اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ثم أردفنا ذلك بأن صادقنا على الاتفاقية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عقب مشاركتنا بوفد رفيع المستوى في مؤتمر بانكوك في أيلول/سبتمبر الماضي حول ذات الموضوع؛ إدراكا منّا لمدى الآثار الإنسانية الناجمة عن تلك الألغام، وما تخلّفه من عاهات مستديمة وتشوهات لدى المدنيين الأبرياء، وبخاصة الأطفال، علاوة على إعاقتها للعديد من مشاريع التنمية الاقتصادية والإعمار. وأخص بالذكر هنا تعطيلها ولسنوات عديدة مشروعات التسريح وإعادة الإدماج والتوطين في العديد من البلدان، لا سيما البلدان التي تعيش حالة الانتقال من النزاع إلى السلام. وفي هذا الاتجاه أيضا، ظل وفد السودان في اللجنة الأولى يتبنى سنويا العديد من مشاريع القرارات الهادفة إلى تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، علاوة على تأييده المطلق لكافة مشاريع القرارات الأخرى المماثلة، إيمانا منه بأن القضاء على مخاطر الألغام لا يتم إلاّ عبر تضافر الجهود الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف.

أما على الصعيد الوطني، فإن جهودنا مستمرة في إطار الحملة السودانية لمكافحة الألغام، تكاملا مع جهود دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، والتي باشرت أعمالها بالتنسيق مع مؤسستين وطنيتين هما مفوضية العون الإنساني، وسلاح المهندسين؛ وذلك بهدف بناء مركز

قومي للألغام في السودان، تؤسس به قاعدة معلومات أساسية وجامعة تحوي كافة المعلومات والدراسات المسحية، بجانب خرائط تفصيلية للمواقع المتأثرة بالألغام في السودان. ويضاف إلى ذلك مشروع الاتحاد الأوروبي للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان. وهو مشروع تشارك فيه مجموعة من المنظمات الوطنية والدولية. وقد بدأ هذا المشروع في تنفيذ برامج تدريبية لكوادر وطنية لتعمل في مجال إزالة الألغام. يضاف إلى ذلك، جهود مؤسساتنا الوطنية، بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في تنفيذ حملات توعية جماهيرية بمخاطر الألغام.

إن مشكلة الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة، ظلت باستمرار عقبة أمام العديد من مشروعاتنا الوطنية الرامية إلى التنمية وإعادة التعمير. ولكن لا بد لي في هذا المقام من أن أشير إلى أن السودان الآن قاب قوسين أو أدنى من توقيع اتفاق السلام الشامل الذي يبشِّر بفترة تشهد جهودا وطنية مضاعفة في مجال إزالة الألغام. وقد أفرزت تجربة إزالة الألغام في منطقة جبال النوبة، بمساعدة الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية، نتائج طيبة في مقدمتها عودة العديد من المواطنين إلى قراهم، ومباشرة أنشطتهم الزراعية والرعوية، الأمر الذي يجعلنا نعوِّل كثيرا على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وفق البرنامج الزمني المحدد لها، عبر تعاوننا وتنسيقنا الجاد مع كافة الأطراف التي أشرنا إليها.

في الختام، لا بد لي من توجيه الشكر لبرنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، لجهوده المقدّرة التي يقوم بها في بلدي بالتنسيق مع مؤسساتنا الوطنية العاملة في هذا المجال، والتي تندرج تحت الحملة السودانية لإزالة الألغام. ونؤكد مجددا على أهمية تقديم العون الفني للدول النامية المتأثرة بالألغام، حتى تتمكن من تطوير برامج قطرية فاعلة تفضي إلى التخلص التام من مخاطر الألغام؛ مع مناشدتنا للدول التي لم تصادق بعد على اتفاقية حظر الألغام أن تعدل مواقفها وتنضم لخيار غالب الأسرة الدولية، وتصادق على الاتفاقية، بل وتشرع في تنفيذها، بغية تخليص العالم من هذا الخطر.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): أود، أولا، أن أشكر الأمين العام على تقريره عن تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام (A/58/260)، الذي يسمح لنا بتقييم ما وصلنا إليه الآن، واستعراض ما تم إنجازه بالفعل، والنظر في اقتراحات لتدابير تتخذ مستقبلا في هذا المجال.

إن لاوس ما زالت تعاني من آثار أعنف قصف شهده التاريخ. وقد وقع ذلك القصف في غمار حرب طال أمدها أكثر من اللازم. ففي الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٢، أسقط علينا مليونا طن من القنابل العنقودية، طالت ١٥ مقاطعة من مقاطعاتنا الـ ١٨، ولوّثت أكثر من ٥٠ في المائة من المساحة الكلية لأراضينا. وتلك ''القنابل الصغيرة'' يمكن العثور عليها في أي مكان في لاوس – في المدن والقرى والمدارس والتلال – وفي كل مكان. وللتعامل مع هذه المشكلة، أنشأت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صندوقا استئمانيا مخصصا للذخائر غير المنفجرة. ولذلك الصندوق هدف ذو أربعة مسارات: أولا، إثارة الوعي لدى سكاننا بخطر الألغام؛ ثانيا، تطهير الأرض الملوثة بالألغام؛ وثالثا، إجراء مسح للمناطق الموبوءة؛ وأخيرا وليس آخرا، تدريب مواطنينا على العمل في هذا الميدان. وقد سجّلنا بالفعل بعض الإنجازات الرئيسية في هذا المجال: فقد تم نزع الألغام من مساحة تناهز ٢٥ كيلومترا مربعا من الأرض؛ وتمت توعية قرابة مليون من الأهالي بهذا الخطر القائم، والأهم من هذا وذلك، تمكّنا من تدريب حوالي ١ ٠٠٠ مواطن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر كل أصدقائنا في مجتمع المانحين – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والاتحاد الأوروبي، وأستراليا ونيوزيلندا واليابان وكندا وألمانيا وهولندا والدانمرك والنرويج والسويد وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفنلندا وبلجيكا ولكسمبرغ وإيطاليا وجمهورية كوريا – على مساهماتهم المالية في صندوقنا الاستئماني.

وليست هذه المساعدة مساعدة إنسانية فحسب. فهي أيضا مساعدة إنمائية. والأمر يتعلق بمسألة التنمية. ويتعلق بالقضاء على الفقر وبالتنمية المستدامة. وإذا أريد مساعدة بلدنا على الحد من الفقر أو استئصاله، فنحن نرى أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جديرة بأن تمد يد المساعدة إليها في هذا المجال.

وقد أنجز الكثير كما قلت، ولكن ما زال يلزم عمل الكثير بطبيعة الحال. ويحدونا أمل متقد في أن يواصل المجتمع الدولي، ولا سيما أصدقاؤنا المانحون، مساعدتنا بينما تسعى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لمواجهة مشكلة الذخائر غير المنفجرة هذه، وكذا مساعدتنا على المضي قدما في جهودنا من أجل التنمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. وقد طلب اثنان من الممثلين ممارسة حق الرد. هل لي أن أذكِّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها في ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وعلى خمس دقائق للمداخلة الثانية، وأنه ينبغي للمندوبين الإدلاء بها من مقاعدهم.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أعتذر لتقدمي للكلام ولكني مضطر لذلك بسبب المداخلة الإريترية.

يدهشني أن أسمع اتهاما لإثيوبيا بالعدوان من ممثل بلد نجح في أن يدخل في حروب مع جميع جيرانه خلال فترة استقلاله الوجيزة. فنحن جميعا نعلم، وكان هذا واضحا منذ البداية، أن ما أشعل الحرب مع إريتريا عام ١٩٩٨ هو الغزو الذي قامت به القوات الإريترية، الأمر الذي أكدته منظمة الوحدة الأفريقية وأجرت تحقيقا بشأنه في عام ١٩٩٨. وذكر تقرير المنظمة وتحقيقها بوضوح أن إريتريا هي المعتدية والقائمة بالغزو. ولكن الأسلوب الإريتري المعهود في إخفاء العدوان السافر ليس جديدا على وفدنا.

كذلك اتهمتنا إريتريا بانتهاك اتفاقية لمكافحة الألغام. ولعلها تقصد اتفاقية أوتاوا. وتلك أيضا مفاجأة، لأن إثيوبيا بوصفها إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة والتي تتمتع بسجل ناصع في احترام القانون الدولي، بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات التي هي طرف فيها أو التي وقّعت عليها، لم تنتهك قط أي اتفاقية أو معاهدة، ولم تتهمها بذلك قط أي منظمة ذات صلة. ولكن الوفد الإريتري قد اتهم إثيوبيا بانتهاك اتفاقية مكافحة الألغام.

واتهمت إريتريا إثيوبيا أيضا بزرع ألغام جديدة في إريتريا. وهذه أيضا فرية مكشوفة. وتبرهن هذه الاتهامات التي يطلقها الجانب الإريتري على أنه لا يمكن أن يُنتظر من هذا الوفد شيء سوى الأكاذيب.

السيد تيكل (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): استمعنا لتونا إلى الممثل الإثيوبي في شأن العدوان، وعن وجوب احترام المواثيق، وعن الألغام الأرضية. ولو كان عندي الوقت لرددت على مسألة العدوان، التي تناولناها في الجلسة العامة خلال المناقشة العامة، وفي إطار اللجنة الأولى، وكلتاهما محفلان مناسبان للغاية.

أما الآن فاسمحوا لي أن أبدأ بتناول مسألة الألغام الأرضية. وسأشير كالعادة إلى الوثائق الصادرة عن أطراف

ثالثة، بما فيها تقرير الأمين العام. فإذا كان هذا التقرير أكذوبة فليكن الأمر كذلك. وبادئ ذي بدء، لقد دأبت الحكومة الإثيوبية بالطبع طيلة السنوات الست الماضية على إغراق الجلسات بادعاءات لا سبيل إلى التحقق منها في كل مرة تقدم فيها حكومة إريتريا وثائق لأطراف ثالثة. وهدفها من ذلك أن تخلق ما يكفي من اللبس والشك لضمان أن يستنزل العالم الذي يشعر بالإحباط وعدم الاكتراث اللعنة على كلا البيتين. ومن دواعي الأسف أن هذا التكتيك ربما يكون قد آتى ثماره. ولن أطيل في تناول انتهاكات إثيوبيا بالتفصيل، بل سأكتفي بالإشارة إلى تقرير الأمين العام، وإلى وصف ورد في جريدة واحدة.

في عام ١٩٩٩، كتب ستيفن إدواردز في عدد الناشيونال بوست الصادر في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ذاكرا ثلاثة بلدان على وجه التحديد شوهدت تزرع ألغاما جديدة في مناطق الصراع. وكانت إثيوبيا من بين البلدان الثلاثة التي حددها. وهذا يؤكد هذه الحقيقة.

أما عن التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا والوفاء بالالتزامات، فأود أن أقتبس من تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/2002/245). ففي الصفحة ٥ إشارة إلى الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي الفقرة ١٩، جاء في معرض إشارة التقرير إلى إريتريا:

> ”ويعمل حاليا أكثر من ١ ١٠٠ إريتري في مجال إزالة الألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة؛ وهم منظمون إلى ١٨ فريقا للتطهير اليدوي، وستة أفرقة للتطهير بمعدات آلية، وست من وحدات إبطال الذخائر المتفجرة والمسح، و ١٣ فريقا للتوعية بمخاطر الألغام، وثلاثة فرق للمسح ووضع العلامات، ووحدتين من كلاب الكشف عن المتفجرات“.

وفيما يتعلق بالجانب الإثيوبي، تذكر الفقرة ٢٢ من نفس الفرع ما يلي:

> ”وكما أشرت في آخر تقرير مرحلي قدمته، أسفرت سلسلة من الاجتماعات، عقدت بوزارة الدفاع الإثيوبية في تشرين الأول/أكتوبر، عن تبادل لمعلومات حيوية تتعلق بالألغام الإثيوبية. وتلتمس البعثة حاليا، وبعد أن نظرت في هذه المعلومات، مزيدا من التوضيحات من السلطات الإثيوبية بشأن أنواع الألغام المستخدمة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، وكذلك معلومات أكثر تحديدا عن حقول الألغام التي طهرتها بالفعل القوات المسلحة الإثيوبية. وقد قدم وعد بتسليم هذه المعلومات في المستقبل القريب والبعثة تتوق إلى الحصول عليها“.

وقد يذكر الأعضاء أني قلت في بياني إن إثيوبيا رفضت في بادئ الأمر تقديم تلك الخرائط، وعندما فعلت ذلك، تبين أنها عديمة الجدوى من الوجهة الوظيفية. وذلك ما تشير إليه الفقرة ٢٢.

ويتكلم الممثل الإثيوبي أيضا عن تقيد إثيوبيا الصارم بجميع الاتفاقات التي وقعت عليها.

ولم تمض ثلاثة أسابيع على رفض الحكومة الإثيوبية لاتفاق الجزائر في رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر من رئيس وزرائها. ورد رئيس مجلس الأمن في رسالة بعث بها إلى رئيس الوزراء. واسمحوا لي أن أقتبس من هذه الرسالة بإسهاب:

> ”... ويؤيد أعضاء مجلس الأمن بثبات إنجاز عملية السلام والتنفيذ التام والعاجل لاتفاق الجزائر. ... ولن يؤدي إلى تحقيق السلام المستدام إلا التنفيذ الكامل لاتفاق الجزائر.

‘‘ويود أعضاء مجلس الأمن إبلاغكم أسفهم الشديد إزاء ما تعتزمه حكومة إثيوبيا من رفض القرار المتعلّق بترسيم وتحديد الحدود برمته. ...

‘‘ولذلك، فإن أعضاء مجلس الأمن يطالبون حكومة إثيوبيا بإبداء تعاونها الكامل والعاجل مع لجنة الحدود وضباطها الميدانيين ....

‘‘وأخيرا، طلب مني أعضاء مجلس الأمن أن أذكّر إثيوبيا بالالتزامات التي تقع على عاتق الطرفين بتتويج عملية السلام بالنجاح’’.

كيف يمكن أن تكون الرسالة أوضح من ذلك فيما يتعلق بالانتهاكات؟

وجرى التطرق إلى مسألة العدوان مرات عديدة. وتدور مسألة العدوان حول قرية بادمي، التي تعتبر مركز الاهتمام. وقررت لجنة الحدود أن تكون قرية بادمي بكاملها ضمن أراضي إريتريا ذات السيادة. وعندئذ، يكون السؤال الذي يجب أن نطرحه: أين تقع بادمي؟ وفي الجواب، يجد المرء تعريف العدوان والمعتدي، ومن هو المعتدي ومن هو ضحية العدوان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إثيوبيا الذي يرغب في الكلام للمرة الثانية في إطار ممارسته لحق الرد. ويقتصر التدخل الثاني على خمس دقائق.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بقرار لجنة الحدود، إثيوبيا ملتزمة باتفاق الجزائر، ولم نتراجع مطلقا عن هذا الموقف. نحن نؤيد اتفاق الجزائر. وما حدث مع لجنة الحدود واضح، وسبق أن بعثنا بردنا خطيا إلى سلطات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الضامنين لذلك الحل السلمي. ولذلك، فإن المسألة الآن هي في أيدي من بإمكانهم أن يتابعوا النظر فيها. بيد أن لجنة الحدود واتفاق الجزائر بالنسبة لإثيوبيا هما حاليا أمران مختلفان. فاتفاق الجزائر يحدد الطريق الذي يتعين علينا أن نسلكه، إلا أن قرار لجنة الحدود لا يتسق مع اتفاق الجزائر. هذه هي حجتنا، وقد أعلناها بوضوح في الرد الذي بعثنا به إلى السلطات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إريتريا الذي يرغب في الكلام للمرة الثانية في إطار ممارسته لحق الرد. ويقتصر التدخل الثاني على خمس دقائق.

السيد تكله (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): سأتوخى الإيجاز. إنه أمر مذهل. فقد أُخبرنا بما يلي ...

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرجو التقيد باستعمال الألفاظ اللائقة؛ وليس هناك مجال في مناقشتنا لكلمة ‘‘غبي’’ أو ‘‘باعث على الغباء’’.

السيد تكله (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): عفوا يا سيدي، إنني لم أقل ‘‘غبي’’. ما كنت أقوله هو أنه من المثير للعجب – إذا شئتم أن أغير الكلمة – أن هناك من يفصل لجنة الحدود – التي تعتبر المؤسسة المركزية لاتفاق الجزائر والتي كلفها مجلس الأمن بالتوصل إلى قرار نهائي وملزم – عن اتفاق الجزائر، وفي هذه الحال لن يبقى هنالك مكان لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد أنهت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٢ من جدول الأعمال.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أعلن أن الجمعية العامة، نظرا لتأخر الوقت، ستستأنف نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال، ‘‘دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة’’، صباح الاثنين، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ كأول بند؛ وسيكون البند الثاني، التقرير الثالث للمكتب (A/58/250/Add.2)؛ والبند الثالث،

البند ٣٦ من جدول الأعمال، ''إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦'' ؛ والبند الرابع، مناقشة مشتركة بشأن البند ٢٥ من جدول الأعمال، ''جامعة السلام''؛ والبند ٤٤، ''ثقافة السلام''؛ والبند الخامس، البند ١٦ (ب) من جدول الأعمال، ''انتخاب تسعة وعشرين عضوا في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة''؛ والبند السادس، البند ٤٢ من جدول الأعمال، ''متابعة سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي''، للبت في مشروع القرار A/58/L.11.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.